

المجلس التشريعي الفلسطيني

الدورة الثانية الفترة الثانية

جلسة استثنائية طارئة

المنعقدة في مدينة رام الله

يوم الأربعاء الموافق 1997/10/8

محضر الجلسة

الساعة 18:25 مساءً

افتتح الأخ/ احمد قريع "رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني" باسم الله ثم باسم فلسطين وعاصمتها القدس الشريف جلسة المجلس التشريعي الاستثنائية الطارئة مرحباً بالأخ الرئيس/أبو عمار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية مشاركا في نقاش الوضع الراهن لتوثيق جسور الثقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وطلب إلى الأخ/ روهي فتوح "أمين سر المجلس" التحقق من النصاب.

• تحقق النصاب

بحضور: (78) عضواً، وغياب (10) عضواً وكان على النحو التالي:

الغياب بعذر

- 1.انتصار الوزير
- 2.برهان جرار
- 3.حيدر عبدالشافي
- 4.راوية الشوا
- 5.فرج الصراف
- 6.مصري أبو عيطة
- 7.محمود دعاس
- 8.اميل جرجوعي
- 9.جميل الطريفي
- 10.حنان عشراوي

• بطلب من الأخ الرئيس/ أبو عمار رئيس السلطة الوطنية وبموافقة المجلس وفقا لأحكام المادة(22) من النظام الداخلي للمجلس تم عقد جلسة سرية لمناقشة الوضع السياسي الراهن والوضع الداخلي وعلاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية.

رفعت الجلسة الساعة 8:10 مساءً

- وقد أكد رئيس المجلس أن الأخ/ الرئيس ياسر عرفات قد قدم في هذه الجلسة تحليلاً شاملاً للوضع السياسي ومخاطر السياسة الإسرائيلي في التتكر للاتفاقات وعدم الالتزام بتنفيذ بنودها، وأعرب عن ترحيبه بالإفراج عن الشيخ أحمد ياسين، ونادى بتعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية كأقوى سلاح في مواجهة التحديات.
- وأكد الأخ/ الرئيس ياسر عرفات عن دور المجلس التشريعي الفلسطيني وأهميته في تعزيز الجبهة الداخلية وفي ممارسته لمهامه وأكد في هذا السياق على ما يلي:

أ. انه سيصادق خلال أسبوع إلى عشرة أيام على القوانين التي رفعت إليه بتاريخ 1997/10/7 للمصادقة تمهيداً لنشرها في الجريدة الرسمية وهي:

- قانون الخدمة المدنية.

- قانون سلطة النقد.

- قانون الهيئات المحلية.

(وأشار الأخ/ الرئيس إلى انه سيجدول تنفيذ البند المالي الخاص بقانون الخدمة المدنية حسب الإمكانيات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية).

ii. بالنسبة للقانون الأساسي الذي رفع للأخ/ الرئيس بتاريخ 1997/10/7 بعد ان استكمل المجلس مناقشته بالقراءة الثالثة حسب النظام، فإن الأخ/ الرئيس سيقدم ملاحظاته بشأنه خلال مدة شهر من تاريخ تقديمه إليه.

iii. بالنسبة للقرارات جميعاً الصادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني، فلقد تقرر بموافقة الأخ/ الرئيس ياسر عرفات تشكيل لجنة مشتركة من مجلس الوزراء والمجلس التشريعي الفلسطيني وأحد مسؤولي الأمن لتصنيف جميع قرارات المجلس حسب موضوعاتها ودراسة ما تم تنفيذه منها وما لم ينفذ وتقديم تقرير إلى كل من الأخ/ الرئيس ياسر عرفات وإلى المجلس التشريعي الفلسطيني في مدة أقصاها خمسة وأربعين يوماً لاتخاذ ما يلزم بشأنها بشكل نهائي.

iv. بالنسبة لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لعام 1998 تم التأكيد على ضرورة الانتهاء في القريب العاجل من إعدادها وتقديمها إلى المجلس التشريعي الفلسطيني وذلك للانتهاء من مناقشتها واعتمادها قبل مطلع العام الجديد للعمل بموجبها كمصدر للرقابة وأداة القياس.

v. بالنسبة لتقرير المجلس حول تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة، وبناء على طلب الأخ/ الرئيس ياسر عرفات وعدد من الأخوة الوزراء، فلقد تقرر أن تعطي الفرصة للأخوة الوزراء ولكافة المعنيين من المسؤولين لتقديم أية توضيحات يرغبون بتقديمها للمجلس التشريعي الفلسطيني، على أن يتم الانتهاء من الاستماع إلى هذه التوضيحات وإنهاء التقرير بصيغته النهائية في مدة أقصاها خمسة وأربعون يوماً من تاريخه.

vi. استمع المجلس باهتمام كبير إلى ما عرضه الأخ/ الرئيس ياسر عرفات حول تقوية الجبهة الداخلية وتدعيمها وتعزيز المؤسسات الفلسطينية وأحداث التغييرات اللازمة في مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات والأجهزة وتأكيداً على قرارات المجلس السابقة بما يحقق المصلحة الوطنية العليا وأن يتم ذلك في الوقت المناسب.